

ملخص تنفيذي

قورن بمتوسط معدل النمو خلال نفس الفترة من الثلاث سنوات السابقة والبالغ ٥,٣٪. بينما تشير المقارنة إلى تراجعاً طفيفاً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة إبريل-يونيو (والتي تمثل الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١)، والتي سجل خلالها معدل نمو ٥,٤٪.

وبالرغم من تباطؤ معدل النمو خلال فترة الدراسة، إلا أنه يتضح من بيانات الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق) أن الإنفاق الاستهلاكي-والذي يشكل ٩٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويسهم بـ ٤,٢٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص للعام بـ ٥٪ و ٢,٨٪ على التوالي، بينما إنخفض الإنفاق الاستثماري بنحو ١,٤٪. وجدير بالذكر أن الإنخفاض في الإنفاق الاستثماري الخاص والحكومي قد فاق الزيادة الطفيفة في استثمارات قطاع الأعمال والتي حققت نسبة نمو قدرها ٨,٦٪ خلال فترة الدراسة. وقد سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً أقل قدره ٤,٥٪ (مقارنة بارتفاع بنسبة ١٢,٣٪ خلال نفس الربع من العام المالي السابق) بينما انخفضت الصادرات بنحو ٢,٩٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بارتفاع قدره ١٠٪ خلال نفس الربع من العام المالي السابق). وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق قد سجل نحو ٢٣١,٨ مليار جنيه (٤٠٢,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الربع الأول من ٢٠١١/٢٠١٢، مقابل ٢٣١,٢ مليار جنيه (٣٦٤,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال نفس الربع من العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ فقد استقر عند ٥,٣٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بالربع السابق. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي نمو كل من قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقي ٣,١٪)، و يبلغ نسبتة حوالي ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، قناة السويس (معدل نمو حقيقي ٨,٤٪، ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٣,٨٪، ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الخدمات الحكومية (معدل نمو حقيقي ٢,٧٪، ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى التأمين (معدل نمو حقيقي ٢,٤٪، ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ومن ناحية أخرى، فقد حققت بعض القطاعات الأخرى معدلات نمو متقاربة خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، ومنها الصناعات التحويلية و الإستخراجية، في حين انكمشت معدلات النمو لبعض القطاعات وعلى رأسها السياحة، التشييد والبناء واستخراج الغاز الطبيعي.

ثانيًا المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة^٢ العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى أن نسبة العجز الكلي^٣ للناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٩,٨٪ بزيادة قدرها ١,٧ نقطة مئوية عن العام الماضي، وقد حقق العجز حوالي ١٣٤,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتي ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات العامة وارتفاع المصروفات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وفيما يخص نسبة العجز الأولى^٤ إلى الناتج المحلي فقد ارتفعت إلى ١,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٦٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٢,١٪ من الناتج المحلي خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات انخفاضاً بلغ ١,١٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، لتصل إلى ٢٦٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٨,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٢,٥٪ مما عادل أثر الزيادة في الإيرادات الضريبية بـ ١,٢٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية ترجع إلى ارتفاع المحقق في حصيللة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ ١,٧٪ لتصل إلى ٨٩,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٧٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما سجلت حصيللة الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بـ ١٣,٤٪ لتسجل ٧٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٦٧ مليار جنيه خلال العام السابق. كذلك ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات بـ ٧,٨٪ لتصل إلى ٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٨,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ و قد حققت حصيللة قدرها ٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. في حين انخفضت حصيللة الضرائب على التجارة الدولية^٥ العجز الكلي بعد استبعاد القوائد المدفوعة.

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. إلا أن هذه التطورات سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية سوف تضع في نفس الوقت تحديات كبيرة أمام الاقتصاد المصري، غير أنه من السابق لأوانه تحديد حجم الأثر على النواحي الاقتصادية والمالية بشكل كبير.

أهم التطورات:

• تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بشكل طفيف ليبلغ ٥,٢٪ مقارنة بـ ٥,٤٪ خلال الربع السابق ولكنه انخفض مقارنة بـ ٥,٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك متأراً بأحداث الثورة وتداعيتها على الاقتصاد المصري.

• استقر عجز الموازنة الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي عند ٦٪ خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١ ليبلغ ٩٤,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٨٢,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

• ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ليصل إلى ٦٧,٤٪ من الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مسجلاً ١٠٥٨,٥ مليار جنيه مقارنة بنسبة قدرها ٦٤,٨٪ في نهاية ديسمبر من العام الماضي، بينما إنخفضت نسبته مقارنة بـ ٧٠,٥٪ المحققة في نهاية يونيو ٢٠١١.

• شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٢,٩٪ في نهاية فترة الدراسة مقارنة بـ ١٤,٤٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٠. وقد انخفض رصيد الدين الخارجي بنسبة ٢٪، ليبلغ ٣٤,٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقابل ٣٤,٧ مليار دولار في نهاية سبتمبر من العام السابق.

• شهد معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية يناير ٢٠١٢ ارتفاعاً ملحوظاً مسجلاً ٧,٦٪ مقابل معدل نمو سنوي قدره ٦,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١، بينما إنخفض إذا ما قورن بـ ١١,٨٪ المحقق في نهاية يناير ٢٠١١.

• ارتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر فبراير ٢٠١٢ ليسجل ٩,٢٪ مقارنة بـ ٨,٦٪ خلال الشهر السابق. وفي نفس الوقت، ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر فبراير ٢٠١٢ مسجلاً ٧,٣٪ مقارنة بـ ٦,٩٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢.

• قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪. بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في اجتماعه بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية بـ ٢٠٠ نقطة أساس من ١٤٪ إلى ١٢٪ بدءاً من فترة الإحتياطي في ٢٠ مارس ٢٠١٢.

• حقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١، عجزاً كلياً بلغ نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك في ضوء الأحداث التي تمر بها مصر والتي أثرت سلباً على العديد من البنود خاصة الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

أولاً معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ معدل نمو قدره ٥,٢٪، وهو ما يعكس تراجعاً ملحوظاً إذا ما

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحة منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

بـ٥,٧٪ لتصل إلى ١٣,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ١٤,٧ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠. وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها تأثير الأحداث التي شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير على التجارة، وكذا الإضطرابات التي تشهدها الأسعار العالمية لبعض المنتجات السلعية.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاصاً قدره ٢٥٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع كل من الإيرادات المتنوعة والمنح بنفس النسبة بنحو ٤٧,٢٪ لتصل إلى ١٠,٨ مليار جنيه و ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠,٤ مليار جنيه و ٤,٣ مليار جنيه خلال العام السابق. انخفضت كذلك عوائد الملكية بـ ٢٤,٥٪ لتصل إلى ٤١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد انخفضت أيضاً حصة بيع السلع والخدمات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لتصل إلى ما يقرب ١٧,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفاعاً قدره ٩,٨٪ لتصل إلى ٤٠,٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفضا بـ ٦,٨٪ و ١٧,٥٪ خلال عام الدراسة ليسجلوا ٢٦,١ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. على نحو آخر، ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ٨,٥٪ لتسجل ٣١,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويزات العاملين بنسبة ١٢,٨٪ لتصل إلى ٩٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ ١٧,٦٪ لتسجل حوالي ٨٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. سجل كذلك باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعاً بـ ١٩,٦٪ لتصل إلى ١٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-فبراير من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى استقرار نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٦٪، ليبليغ ٩٤,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٨٢,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن الإيرادات العامة قد ارتفعت خلال فترة الدراسة بنسبة أكبر من المصروفات. وفيما يخص نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي فقد انخفض نسبياً إلى ٢ نقطة مئوية خلال يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-فبراير من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٣,٩٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ١٧٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٨,١ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة بلغت ٨٦,٤٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل قدرها ٢,٣٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى ارتفاع كل من إيرادات ضريبة الدخل، والضرائب على الممتلكات، والذات قد ارتفعا بـ ٤٠,٨٪ و ٤٠٪ ليحققا ٥٠,١ مليار جنيه و ٨,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٥,٦ مليار جنيه و ٦ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-فبراير ٢٠١١/٢٠١٠. هذا بالإضافة إلى ارتفاع كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بـ ٩,٥٪ و ١٠,٦٪ ليسجلا ٤٩,٤ مليار جنيه و ٩,٩ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ٤٥,١ مليار جنيه و ٨,٩ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الارتفاع في ضريبة الدخل يرجع في الأساس إلى ارتفاع الضرائب على الدخل من التوظيف بـ ١٦,٧٪ لتسجل ١٠,٢ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ٨,٧ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى ارتفاع الضريبة على أرباح شركات الأموال خاصة الضرائب من هيئة البترول والتي زادت بأكبر من الضعف لتسجل ٢١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٩,٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق وذلك في ضوء التسوية التي تمت مع قطاع البترول والتي اشتملت رفع دعم المنتجات البترولية خلال فترة الدراسة، كما ارتفعت كذلك الضرائب من قناة السويس بـ ١٦,٩٪ لتسجل ٧,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. أما بالنسبة للارتفاع المحقق في حصة الضرائب على الممتلكات، فيمكن تفسيره نتيجة ارتفاع حصة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤١,٧٪ لتحقق نحو ٦,٣ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٤,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

يمكن تفسير الانخفاض الكبير في الإيرادات غير الضريبية بانخفاض حجم الإيرادات المتنوعة من قطاع البترول بنحو ١٠ مليار جنيه عن العام السابق، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات المتنوعة الرأسمالية بنحو ٩,٦ مليار جنيه نتيجة الأضطرار التي تم ردها إلى هيئة المجتمعات العمرانية، بالإضافة إلى أن العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ كان قد شهد تمويل إستثنائي لتنفيذ حزمة مالية إستثمارية بلغ قدرها ٨ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

وفي نفس الوقت، فقد ارتفعت حصة الضرائب على السلع والخدمات نتيجة ارتفاع حصة كل من الضريبة العامة على المبيعات والضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ ١,٨٪ و ٧,٣٪ ليسجلا ٢٣,١ مليار جنيه و ١٣,٧ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٩,٦ مليار جنيه و ١٢,٨ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق، مما فاق أثر انخفاض ضريبة المبيعات على الخدمات بـ ٧,٦٪، لتسجل ٥,٨ مليار جنيه، مقارنة بـ ٦,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد حققت ارتفاعاً قدره ٨٦,٤٪ خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع كافة أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصة الإرتفاع الملحوظ في المنح لتسجل ٨,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١١/٢٠١٠، ويرجع ذلك بسبب الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولة قطر)، بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت إيرادات كل من عوائد الملكية وحصة بيع السلع والخدمات بـ ١١,٤٥٪ و ٥,٥٪ ليحققا ٣٩,٦ مليار جنيه و ٧,٥ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٨,٥ مليار جنيه و ٧,١ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت أيضاً الإيرادات المتنوعة بـ ٧,٤٪، لتسجل ٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣,٧ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١ ارتفاعاً قدره ٢٨,٨٪ لتصل إلى ٢٧٢,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢١١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفض كل منهما بـ ٥,٣٪ و ٢٣,١٪، ليسجلوا ١٩,٢ مليار جنيه، و ١٦,١ مليار جنيه، خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٢/٢٠١١. ويمكن تفسير الانخفاض في باب المصروفات الأخرى نتيجة لانخفاض المصروفات المتنوعة الجارية بـ ٣١٪ لتسجل ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما يرجع الانخفاض في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لانخفاض الأصول الثابتة بـ ٢٣,٥٪ لتصل إلى ١٤,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٨,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى نحو آخر وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويزات العاملين بنسبة ٢٦,٥٪ لتصل إلى ٧٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٨,٥ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠١١/٢٠١٠. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل ٢٣٪ من إجمالي المصروفات) خلال فترة الدراسة بـ ٢٨,٤٪ لتسجل حوالي ٦٣,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٩,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل ٣٢,٣٪ من إجمالي المصروفات) ارتفاعاً بـ ٧٣,٤٪ ليصل إلى ٨٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٠,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير من العام السابق.

ثالثاً الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١١ إلى ٦٧,٤٪ ليسجل ١٠٥٨,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٨٩,٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠ (٦٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٨٩٥ مليار جنيه (٥٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٧٣٨,٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠ (٥٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٣٧١,٢ مليار جنيه و ٢٣١,٦ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٢٨١,٩ مليار جنيه و ٢٠٣,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٩٧٣,٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٦٢,٠٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٠٦,١ مليار جنيه (٥٨,٨٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٨٠٣,٥ مليار جنيه (٥١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٦٤٣,٥ مليار جنيه (٤٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

الاستثمار القومي بما يقرب من ٢,٠ مليار جنيه ليصل إلى ١٧١,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١٠١٠,٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٦٤,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٤٧ مليار جنيه (٦١,٧٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٨٢٢,١ مليار جنيه (٥٢,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٦٦٦,٩ مليار جنيه (٤٨,٦٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ١٦٧,٨ مليار جنيه ليصل إلى ٩٧٣,٩ مليار جنيه، بالرغم من انخفاض رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٦,٩ مليار جنيه ليصل إلى ٩٨,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ بحوالي ٢٦,٨٪ لتصل إلى حوالي ٥١,٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٠,٢ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد انخفض المتوسط المرجح لأجال أذون وسندات الخزانة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ليسجل ١,٣ سنة مقارنة بـ ١,٧ في ديسمبر ٢٠١٠، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ليصل إلى ١٢,٢٪ مقارنة بـ ١٠,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٠.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته الناتج المحلي إلى ١٢,٩٪ خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١٤,٤٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٠. وقد انخفض رصيد الدين الخارجي بنسبة ٢,٠٪، ليبلغ ٣٤,٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقابل ٣٤,٧ مليار دولار في نهاية سبتمبر من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٣,٣٪ مسجلاً ٢٦,١ مليار دولار (٧٦,٧٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٦,٩ مليار دولار (٧٧,٦٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في سبتمبر ٢٠١٠.^٨

رابعاً- التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، لا تزال السيولة المحلية تحقق معدلات نمو شهرية ضعيفة مسجلة ارتفاع قدره ٠,٥٪ فقط خلال شهر يناير ٢٠١٢ لتتحقق ١٠٤٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٠٣٩ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١١، وذلك في ظل حالة الإنكماش ونقص السيولة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري حالياً. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد شهد معدل نمو السيولة المحلية في نهاية يناير ٢٠١٢ ارتفاعاً نسبياً للمرة الأولى خلال الستة أشهر الماضية - قدره ٧,٦٪ مقارنة بـ ٦,٧٪ في نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك الانخفاض كمحصلة لعدة عوامل، فعلى جانب الأصول استمر معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية في التراجع بحوالي ٣٧,٢٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق، مما فاق أثر الإرتفاع الكبير في معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والذي بلغ ٤٥,٣٪. ومن ناحية أخرى، فعلى جانب الالتزامات، فقد شهد معدل النمو السنوي للنقود تباطؤاً مسجلاً ١٢,٨٪ في نهاية يناير ٢٠١٢، مقارنة بـ ١٤,٤٪ في نهاية الشهر السابق. وعلى الجانب الآخر فقد ارتفع معدل النمو السنوي لأشياء النقود بشكل طفيف ليسجل ٦٪ في نهاية شهر الدراسة، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٤,٤٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فإن تراجع صافي الأصول الأجنبية يعتبر العامل الأساسي وراء الانخفاض الملحوظ في السيولة المحلية محققاً معدل إنخفاض سنوي قدره نحو ٣٧,٢٪ في نهاية يناير ٢٠١٢ لتبلغ بذلك صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي حوالي ١٧٩,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٩٠ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى استمرار تراجع رصيد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بمعدل نمو السنوي خاصاً مع بداية ظهور الإضرابات السياسية، حيث سجل انخفاضاً كبيراً يقدر بـ ٥٥,٥٪ (على أساس سنوي) مسجلاً ٨٦,٢ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٢ وذلك بالمقارنة بإنخفاض سنوي قدره ٥١٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١، ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك تحسناً نسبياً حيث ارتفع بنسبة ١٪ فقط خلال السنة المنتهية في يناير ٢٠١٢ ليصل إلى ٩٣,٥ مليار جنيه، مقارنة بإنخفاض سنوي قدره ١٣٪ خلال الشهر السابق محققاً ٩٣,٤ مليار جنيه.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق صافي الأصول المحلية نمو سنوي ملحوظ يقدر بـ ٢٦,٤٪ في نهاية يناير ٢٠١٢ ليسجل ٨٦٤,٢ مليار جنيه مدعوماً بالإرتفاع

الملحوظ لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية محققاً معدل نمو سنوي قدره ٤٥,٣٪. وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بأكثر من ٢٢٥,٤٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية يناير ٢٠١٢ مسجلاً ٥٣٦ مليار جنيه.

ارتفع معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص ولكن بنسبة أقل بنحو ٥,٤٪ في نهاية شهر يناير ٢٠١٢ ليحقق ٤٣٥,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٦,١٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١. ومع ذلك يعد النمو المحقق خلال يناير ٢٠١٢ أعلى من متوسط معدل النمو السنوي في الإثني عشر شهراً الماضية والذي يقدر بنحو ٣,٤٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ١٨,٢٪ في نهاية شهر الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الإحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي قد انخفض من ٣٦ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠١٠ وهي أعلى قيمة له إلى ٢٦,٦ مليار دولار خلال يونيو ٢٠١١، ليسجل تراجع آخر في نهاية مارس ٢٠١٢ محققاً ١٥,١ مليار دولار. والجدير بالذكر أن صافي الإحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي قد انخفضت بـ ٠,٦ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠١٢ مما يمثل نسبة تراجع شهرية قدرها ٣,٧٪، وهو ما يعد تحسناً إذا ما قورن بمتوسط معدل الانخفاض الشهري المحقق خلال الأربعة أشهر الأخيرة منذ نوفمبر ٢٠١١ والذي يقدر بـ ٨٪.

ومن ناحية أخرى، فقد استمر معدل نمو عملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) في التراجع من ١٠,١٪ في نهاية شهر يناير ٢٠١١، ليصل إلى ٥٪ في نهاية يناير ٢٠١٢ مسجلاً ٩٩٢,٤ مليار جنيه، بينما ارتفع إذا ما قورن بـ ٣,٥٪ المسجلة خلال الشهر السابق. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية منها بحوالي ٨٧,٨٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بمعدل أبطأ محققاً ٥,٨٪ في نهاية يناير ٢٠١٢، مقارنة بـ ٦,٩٪ خلال الشهر السابق ومعدل سنوي قدره ٦,٨٪ في نهاية يناير ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة ٤٩٢,٣ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي قد سجل ٦,٨٪ ليبلغ ٤٥٥,٤ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٢. في حين استمر معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي في الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ٤,٩٪ ليبلغ ٣٦,٩ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٢. وبناءاً على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٦,١٪ في نهاية يناير ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٢,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وعلى الجانب الآخر فقد سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوي لتبلغ ٦٠,٦٪ خلال يناير ٢٠١٢ مقابل ٧٢,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص معدلات الدولار، فقد ارتفعت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية خلال شهر يناير ٢٠١٢ لتصل إلى ١٧,٧٪ مقارنة بـ ١٧,٤٪ خلال الشهر السابق و١٦,٦٪ خلال يناير ٢٠١١. كما ارتفعت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر يناير ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٤٪ مقارنة بـ ٢٣,٧٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٢٢,٤٪ والمسجلة خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

ارتفع معدل التضخم السنوي^٩ لحضر الجمهورية خلال شهر فبراير ٢٠١٢ ليسجل ٩,٢٪ مقارنة بـ ٨,٦٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بـ ١٠,٧٪ خلال شهر فبراير ٢٠١١. وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد ارتفع أيضاً خلال شهر فبراير ٢٠١٢ مسجلاً ٩,٩٪ مقارنة بـ ٩,٢٪ خلال الشهر السابق، ولكنه إنخفض مقارنة بـ ١٠,٨٪ خلال شهر فبراير ٢٠١١. ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ في معدل التضخم السنوي في ضوء ارتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية ضمن مجموعة الطعام والشراب ومنها الخضروات (٣٧,٥٪)، واللحوم والدواجن (٩,٥٪)، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية الأخرى، ومنها الكهرباء والغاز ومواد الوقود (١٧,٥٪) ضمن مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز، والبنود الفرعية المتنوعة شخصية (١٩,١٪) ضمن مجموعة السلع والخدمات المتنوعة. وبذلك يحتسب متوسط معدل التضخم للفترة يوليو- فبراير ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٨,٨٪، مقابل ١٠,٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وفي نفس الوقت، فقد ارتفع أيضاً معدل التضخم الشهري ليسجل ٠,٧٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٢، مقارنة بـ ٠,١٪ خلال الشهر السابق..

^٩ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

^٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس توييب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الدين المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلا من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي الأساسي خلال شهر فبراير ٢٠١٢ ليسجل ٧,٣٪ مقارنة بـ ٦,٩٪ خلال الشهر السابق^{١٠} ولكنه انخفض مقارنة بـ ٩,٥٪ المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد انخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين ليسجل ٧,٤٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ مقارنة بـ ٩,٢٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٤,٧٪ خلال يناير ٢٠١١. بينما ارتفع معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين ليسجل ٠,٦٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢، مقارنة بانخفاض بلغ ١,٣٪ خلال ديسمبر ٢٠١١. ويمكن تفسير الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر يناير ٢٠١٢ إلى التباطؤ الذي شهده معدل التضخم السنوي لمعظم المجموعات وأهمها مجموعة "الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك" والتي سجلت ٩,٧٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ مقارنة بـ ١٢,٩٪ خلال شهر ديسمبر ٢٠١١. كما انخفض معدل التضخم السنوي لمجموعة "الصناعات التحويلية" ليسجل ٣,٦٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٥,٣٪ خلال الشهر السابق. بينما انخفض معدل التضخم السنوي لمجموعة "التعدين واستغلال المحاجر" بشكل طفيف ليسجل ١٣,٧٪ خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٣,٩٪ خلال الشهر السابق. في حين استقرت معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الأخرى.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪، وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء في ضوء "وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ في نمو الاقتصاد المحلي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين في الفترة الحالية". فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في إجتماعه بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية بـ ٢٠٠ نقطة أساس من ١٤٪ إلى ١٢٪ بدءاً من فترة الإحتياطي في ٢٠ مارس ٢٠١٢.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالنصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويأتي العجز الكلي المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإرتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية بنحو ٥,٨٪ ليحقق ٤,١ مليار دولار وصافي تدفقات للخارج في الميزان المالي والراسمالي بنحو ٢,٤ مليار دولار. كما سجل صافي بند "السهم والخطأ" تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار. وتأتي تلك النتائج في ضوء تداعيات الأحداث التي تمر بها مصر والدول العربية والتي أثرت سلباً على العديد من البنود خاصاً الإيرادات السياحية والإستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

سجل العجز في الميزان التجاري نحو ١٥,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، محققاً بذلك ارتفاع قدره ٧,٧٪ عن العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والذي بلغ ١٤,٥ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيله المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٧,٥٪ إلى ٢٩,٢ مليار دولار بينما ارتفعت حصيله الصادرات السلعية بنسبة أقل بلغت ٧,٣٪ لتسجل نحو ١٣,٦ مليار دولار. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الارتفاع في الصادرات السلعية إلى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالي ٢٤٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار، مما فاق أثر الإنخفاض في الصادرات غير البترولية بنحو ٥,٤٪ لتصل إلى حوالي ٦,٩ مليار دولار. بينما يأتي الارتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة ارتفاع الواردات البترولية بنسبة كبيرة بلغت ٣١,٥٪ لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار بالإضافة إلى ارتفاع الواردات غير البترولية بنسبة ضئيلة بلغت ٣,٢٪ لتصل إلى ٢٣,٨ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمي، فقد انخفض الفائض الكلي المحقق خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليسجل ٣,١ مليار دولار مقابل ٥,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١٠,٦ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذي شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة في المتحصلات من النقل بنسبة ٣,١٪ لتحقق ٤,٣ مليار دولار ومنها متحصلات قناة السويس التي بلغت ٢,٧ مليار دولار بارتفاع قدره ٧٪. وفي مقابل هذا الارتفاع فقد انخفضت متحصلات السياحة والسفر بـ ٢٧٪ لتحقق ٥,١ مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض قدره ٣٣,٥٪ في المتحصلات الأخرى. كما إنخفض دخل الإستثمار بنسبة ٤,٨٪ ليسجل ١١٠ مليون دولار، كما انخفضت المتحصلات الحكومية بنسبة ١٢,٤٪ لتحقق ٦١ مليون دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد استقرت المدفوعات الخدمية لتتحقق ٧,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع هذا إلى ارتفاع كافة بنود المدفوعات الخدمية فيما عدا بند "مصرفات حكومية" والذي انخفض بـ ٢٠٪ ليصل إلى ٠,٦ مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض مدفوعات النقل بنسبة قدرها ٢٨,٧٪ لتتحقق ٠,٦ مليار دولار. بينما ارتفعت قيمة المدفوعات عن الإستثمار خلال فترة الدراسة بـ ٥,٥٪ لتتحقق ٣,٢ مليار دولار ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع قيمة الأرباح المحولة من مصر إلى الخارج. كما ارتفعت المدفوعات عن السفر بنسبة قدرها ٧,٣٪ لتتحقق ١,٣ مليار دولار مقارنة بـ ١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الإحتياطي الدولي للواردات قد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٣,٧ أشهر مقارنة بـ ٨ أشهر خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

هذا وقد ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة بلغت ٢٨٪ لتتحقق ٧,٩ مليار دولار مقارنة بـ ٦,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ويرجع ذلك لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى مصر. كما ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الحكومية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ لتتحقق ٥,٥ مليار دولار مقارنة بحوالي ٠,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، نتيجة لارتفاع المنح والهيئات النقدية إلى الحكومة المصرية. فقد زادت المدفوعات الجارية بـ ٦٪ لتتحقق ٣٦,٧ مليار دولار، في حين ارتفعت المتحصلات الجارية بـ ١٪ فقط لتتحقق ٣٢,٦ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى انخفاض كبير في نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٨٩٪ مقارنة بنحو ٩٢,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره ارتفاع عجز الميزان الجارى بحوالي ٥,٨٪ ليصل إلى ٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بعجز قدره ٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والراسمالية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ صافي تدفقات للخارج بقيمة ٢,٤ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويأتي ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية في مصر لصافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٣ مليار دولار خلال النصف الأول من عام الدراسة وذلك في ضوء بيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية خاصة بأون الخزائنة المصرية (في حدود ٢,٨ مليار دولار) مقارنة بصافي تدفق للداخل قدره ٤,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. كما إنخفض أيضاً صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل ملحوظ ليسجل تدفق للخارج بقيمة ٠,٤ مليار دولار مقارنة بتدفق للداخل خلال النصف الأول من عام الدراسة السابق بحوالي ٢,٣ مليار دولار. في حين سجلت الإستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٥ مليار دولار خلال عام المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ١,٥ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٤,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.

وأخيراً، سجل بند السهم والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل صافي تدفقات للداخل بحوالي ٠,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر فبراير ٢٠١٢ بـ ٧٠٢ نقطة ليصل إلى ٥٣٥٠ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في يناير ٢٠١٢ والذي بلغ ٤٦٤٨ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد استمر رأس المال السوقي في التصاعد للشهر الثاني على التوالي حيث حقق ارتفاعاً بـ ١٢,٥٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٢ مسجلاً ٣٨٢ مليار جنيه (٢٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد تكون تلك التطورات الإيجابية دلالة على بدء تعافى البورصة المصرية بعد الأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.

^{١٠} مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١,٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)،. وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.